أثر تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا علي إدارة أزمة مياه النيل

رسالة مقدمة من الطالب

إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) . كلية التجارة . جامعة القاهرة . 2004

دبلوم في علوم البيئة . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس .2006

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس 2010

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2014

صفحة الموافقة علي الرسالة

أثر تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا علي إدارة أزمة مياه النيل

رسالة مقدمة من الطالب

إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) . كلية التجارة . جامعة القاهرة . 2004

دبلوم في علوم البيئة . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس .2006

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس 2010

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه فلسفة في علوم البيئة

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

1- **أ.د/أحمد فؤاد مندور**
أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة
جامعة عين شمس

2- **أ.د/أحمد حسام الدين محمد نجاتي**
أستاذ الإدارة ومدير مركز دراسات البيئة . معهد التخطيط القومي

3- **أ./ناجا عبد الحميد أبو النيل**
أستاذ الجغرافيا المساعد . كلية الآداب
جامعة عين شمس

4- **أ./نجلاء محمد إبراهيم**
أستاذ الاقتصاد المساعد . كلية الاقتصاد
جامعة بني سويف

5- **أ./جيهان عبد المنعم إبراهيم**
أستاذ الإدارة المساعد . كلية التجارة
جامعة عين شمس

أثر تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا علي إدارة أزمة مياه النيل

رسالة مقدمة من الطالب

إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) . كلية التجارة . جامعة القاهرة . 2004

دبلوم في علوم البيئة . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس .2006

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس 2010

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه فلسفة

في علوم البيئة

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

1- أ.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

2- أ.د/أحمد حسام الدين محمد نجاتي

أستاذ الإدارة ومدير مركز دراسات البيئة . معهد التخطيط القومي

3- أ./ناجا عبد الحميد أبو النيل

أستاذ الجغرافيا المساعد . كلية الآداب

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /2014

موافقة مجلس المعهد / /2014 موافقة الجامعة / /2014

IMPACT OF ACTIVATING THE ECONOMIC RELATIONSHIP BETWEEN EGYPT AND ETHIOPIA ON MANAGEMENT OF NILE WATERS` CRISIS

Submitted By

Islam Gamal El-Din Said Hassan Shawky

B.Sc.of Commerce (Accounting), Faculty of Commerce, Cairo University,2004

Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies & Research,

Ain Shams University, 2006

M. Sc. of Environmental Science, Institute of Environmental Studies & Research,

Ain Shams University, 2010

A thesis submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Doctor of Philosophy Degree
In
Environmental Science

Department of Environmental Economics, Law and Management Science
Institute of Environmental Studies and Research
Ain Shams University

2014

IMPACT OF ACTIVATING THE ECONOMIC RELATIONSHIP BETWEEN EGYPT AND ETHIOPIA ON MANAGEMENT OF NILE WATERS` CRISIS

By Submitted

Islam Gamal El-Din Said Hassan Shawky

B.Sc.of Commerce (Accounting), Faculty of Commerce, Cairo University,2004

Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies & Research,

Ain Shams University, 2006

M. Sc. of Environmental Science, Institute of Environmental Studies & Research,

Ain Shams University, 2010

A thesis submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Doctor of Philosophy Degree
In
Environmental Science

Department of Environmental Economics, Law and Management Science

Under The Supervision of:

1-Prof. Dr. Ahmed Fouad Mandour
Prof. of Economics
Faculty of C ommerce
Ain Shams University

2-Prof. Dr. Ahmed Hossam El-Din Nagty
Prof. of Management & Head of Center of Environment Studies
National Institute for Planning

3-Dr. Naja Abdel Hameed Abou El-Neil
Associate Prof. of Geography
Faculty of Arts
Ain Shams University

2014

APPROVAL SHEET

IMPACT OF ACTIVATING THE ECONOMIC RELATIONSHIP BETWEEN EGYPT AND ETHIOPIA ON MANAGEMENT OF NILE WATERS` CRISIS

By Submitted

Islam Gamal El-Din Said Hassan Shawky

B.Sc.of Commerce (Accounting), Faculty of Commerce, Cairo University,2004

Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies & Research,

Ain Shams University, 2006

M. Sc. of Environmental Science, Institute of Environmental Studies & Research,

Ain Shams University, 2010

This thesis Towards a Doctor of Philosophy Degree in Environmental Science Has been Approved by:

Name Signature

1-Prof. Dr. Ahmed Fouad Mandour
Prof. of Economics
Faculty of C ommerce
Ain Shams University

2-Prof. Dr. Ahmed Hossam El-Din Nagty
Prof. of Management & Head of Center of Environment Studies
National Institute for Planning

3-Dr. Naja Abdel Hameed Abou El-Neil
Associate Prof. of Geography
Faculty of Arts
Ain Shams University

4-Dr. Nagla Mohamed Ibrahim
Associate Prof. of Economics
Faculty of Economics
Beni Suef University

5-Dr. Gihan Abdel-Moneim Ibrahim
Associate Prof. of Management
Faculty of Commerce
Beni Suef University

شكـــر وتقديـــر

أتوجه إل ا الله عز وجل بالحمد والشكر الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ¡ كما أصلي وأسلم عل ا سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، اللهم لك الحمد كله ، ولك الملك كله ، وإليك يرجع الأمر كله . يسجد الباحث لله شاكرًا ، لأن أسبغ عليه عظيم نعمه ، وهداه الطريق ويسر له السبيل ، وأعانه على مشقة البحث ، وساعده كي يخرج هذا البحث على تلك الصورة .

أود أن أعترف بالفضل لذويه وأن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل من شارك في هذا البحث بتوجيه أو معونة أو نصيحة أو رأي حتى تم هذا العمل ووصل إلى صورته الحالية .

فيسعدني أن أتوجه بجزيل شكري وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور – أستاذ الإقتصاد ووكيل كلية التجارة السابق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة – جامعة عين شمس ¡ الذي شرفت بإشرافه على هذه الرسالة وعلى عطائه الكثير ونبل أخلاقه فلقد كان لي نعم المعلم الذي تتلمذت في مدرسته ¡ ونهلت من فكره ¡ أشكره على تواضعه ورحابة صدره ¡ مما جعلني أدين له بالفضل والامتنان ¡ جزاه الله عني خير الجزاء ¡ ومتعه الله بدوام الصحة والعافية.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور / أحمد حسام الدين محمد نجاتي – أستاذ الإدارة – ومدير مركز دراسات البيئة بمعهد التخطيط على تفضله بقبول الاشتراك في الاشراف على الرسالة ، وما قدمه لي من آراء بناءة وإرشاد وتوجيه وتعهد البحث بالرعاية ، واحاطه بالعناية ، منذ بداية البحث حتى خرج في صورته النهائية ، أثابه الله عني خير الجزاء ¡ ومتعه بدوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للدكتورة / ناجا عبد الحميد أبو النيل – أستاذ الجغرافيا المساعد – كلية الآداب – جامعة عين شمس ¡ لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة ¡ فكلما تذكرت مساندتها لي ¡ وتشجيعها الدائم وتواضعها الجم رغم علمها الغزير ¡ شعرت بفيض من العطاء ¡ فشكرًا لها على كل ما قدمته ومازالت تقدمه ¡ وأدعو الله عز وجل أن يستمر عطائها ¡ فليحفظها الله لنا وسأظل ما حييت مدين لها بكل ماقدمته لي من علم وما أسدته لي من نصح.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة / نجلاء محمد إبراهيم - أستاذ الإقتصاد المساعد– كلية الاقتصاد – جامعة بني سويف ، والأستاذة الدكتورة / جيهان عبد المنعم إبراهيم رجب - أستاذ الإقتصاد المساعد – كلية التجارة– جامعة عين شمس على تفضلهما بالموافقة على تخصيص جزء من وقتهما الثمين للاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة مما يتيح لي الاستفادة من ملاحظاتهما التي تعكس أصالة فكر وغزارة علم ، على رغم تعدد ارتباطاتهما وانشغالهما جزاهما الله عني خير الجزاء ¡ ومتعهما بدوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بوافر شكري وعظيم تقديري وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ الدكتور / محمد حسين مازن – أستاذ الإرشاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية على ما بذله من جهد ليساعدني كي أخطو خطوة للأمام ، فقد استفدت من علمه الغزير وآرائه البناءة وأسلوبه في التفكير فنهلت منه علمًا وربحت منه خلقًا فمهما حاولت فلن أجد كلمات الشكر المناسبة لأوافيه حقه غير دعائي لله عز وجل أن يثيبه عني خير الجزاء ويمتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور / محمد يسري حسن عثمان – أستاذ الاقتصاد – الجامعة العمالية – لما قدمه لي من عون في إتمام هذا العمل .

ولا يسع الباحث إلى أن يتقدم بأخلص آيات الشكر والتقدير إلى والديه الكريمين واللذان وقفا بجواره بكل مشاعر الحب والتأييد ، وكان لمشاعرهم الصادقة نحوه أكبر الأثر في دفعه لمواصلة السير في طريق الباحث .

وأخيرًا وليس آخرًا يتوجه الباحث بالشكر والتقدير ìáÅ كل من ساهم في هذا البحث ملتمسًا لديهم العذر إذا لم تذكر أسماءهم في هذه الإشادة .

الباحث ؛؛؛؛

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَأَمَّا الزَّبَد فَيَذْهَب جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنْفَع النَّاس فَيَمْكُث فِي الْأَرْض
كَذَلِكَ يَضْرِب اللَّه الْأَمْثَال

صدق اللَّهُ العظيم
(سورة الرعد آية 17)

إهـــداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والديَ الكرام رمز المحبة والعطاء بلا حدود
أطال الله في عمرهما وأبقاهما عونًا لي في حياتي طالما حييت

المستخلص

يمثل نهر النيل شريان الحياة الرئيسي لمصر ، وتعتبر مياهه المورد الأساسي للمياه إذ تعتمد مصر على مياهه اعتمادًا يكاد يكون كليًا ؛ وبالتالي فإن بناء سد النهضة سيؤدي إلى نقص في حصة مصر من المياه ؛ الأمر الذي سيؤثر تأثيرًا سلبيًا ومباشرًا ويؤدي إلى مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمصر ، ومواجهة هذه الأزمات لها العديد من المقترحات ؛ منها ما يتعلق بالردع ، ومنها ما يتعلق بالدبلوماسية الناعمة وتنمية العلاقات الاقتصادية ، وقد ركزت هذه الدراسة على تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا وأثرها على أزمة مياه النيل كأحد الحلول الناعمة الداعمة للحلول الأخرى الموازية لها ؛ ليتخير منها متخذ القرار ما يصلح للعمل به.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي في تحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة ؛ حيث تم استخدام أكثر من أسلوب إحصائي لتحليل وعرض بيانات الدراسة ؛ مثل استخدام العرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية ، كما استخدم المتوسط الحسابي المرجح والمتوسط النسبي ، واختبار (T) ، واختبار (F) لتحليل البيانات الإحصائية ، هذا وقد تم الاستعانة بمجموعة من البرامج الإحصائية للعلوم المعروفة باسم SPSS على الحاسب الآلي لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

يعيش المصريون منذ عام 2000 تقريبًا . تحت خط الفقر المائي ، وقد أصبح الأمن المائي المصري مهددًا بفعل عوامل أهمها السدود الإثيوبية ، والزيادة السكانية المضطردة ، وعدم الاستقرار في علاقة مصر بدول حوض النيل ، والتغيرات المناخية ، وانفصال جنوب السودان ؛ هناك 33 مشروعًا مائيًا على النيل الأزرق وروافده منها 4 سدود على النيل الأزرق ؛ سد كارادوبي ، سد بيكو أبو ، سد منداية ، وسد (النهضة) ؛ وهذه السدود من الممكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية فيما يتعلق بنقص المياه والكهرباء ، وتبوير الأراضي الزراعية ، وتدهور التربة وزيادة ملوحتها ، والاخلال بالتوازن البيئي ، كما أن لها آثارًا بيئية واجتماعية خطيرة ، وهناك سلع تقوم إثيوبيا باستيرادها من مصر بنسب قليلة ؛ أو تستوردها من دول أخرى بينما توجد إمكانية لاستيرادها من مصر، وعلى الجانب الآخر هناك سلع تقوم مصر باستيرادها من إثيوبيا بنسب قليلة أو معدومة وتستوردها من دول أخرى ، بينما توجد إمكانية لاستيرادها من إثيوبيا ، كما تبين وجود تأثيرات عالية جدًا لعدد 16 آلية من آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر المبحوثين .

وتوصي الدراسة بتقليل التأثير السلبي للسدود الإثيوبية ، وتحقيق التوازن بين عدم كفاية الإمداد بالمياه ، والتنافس الشديد على الطلب للأغراض التنموية المختلفة ، من خلال تحسين علاقة مصر بدول حوض النيل ، من منطلق الشراكة المائية ، والمشاركة من مختلف أطياف المستفيدين ، وعمل المزيد من الدراسات التي تهتم بتقييم تأثير التغيرات المناخية على تدفقات المياه في نهر النيل ، وتوطيد العلاقة مع جنوب السودان ؛ قبل أن يتكرر ما حدث في إثيوبيا ؛ من أجل إقامة مشروعات استقطاب الفواقد المائية مثل مشروع قناة جونجلي ، والبدء في تنفيذ الـ 16 آلية ذات التأثير العالي من آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر المبحوثين ، وفي حال النجاح يتم الأخذ ببقية الآليات تدريجيًا وفقًا للظروف وطبقًا لما يتخيره متخذ القرار.

الملخص

سعت مصر في الآونة الأخيرة إلى تقوية العلاقات مع دول حوض النيل ؛ بالتركيز على الملفات الاقتصادية والتجارية والتنموية المبنية على مبدأ مبادلة المصالح ، وتقاسم ثمار التعاون ، وذلك في مواجهة الأدوات التي تستخدمها جهات إقليمية ودولية أخرى مع دول المنبع بهدف الضغط على مصر في قضايا أخرى ، من خلال إثارة الأزمة الحالية حول توزيع حصص مياه النيل .

ولما كانت إثيوبيا هي أهم منابع النيل وأخطرها على الاطلاق ؛ إذ تمد مصر بنحو ٨٥ % من متوسط الايراد السنوي للمياه المتدفقة ؛ لذلك فإن إثيوبيا تشكل أهمية كبيرة للأمن المائي المصري ، ولذا فقد ركزت هذه الدراسة على تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وإثيوبيا من خلال استعراض المؤشرات والمحددات المختلفة المتعلقة بتلك العلاقات ، مع إيضاح وضع مصر ، والفرص المتاحة للتعاون بينهما ، كوسيلة لحل مشكلة نقص المياه ، وتدعيم العلاقات الرسمية بين البلدين.

وتتلخص مشكلة الدراسة في أن إثيوبيا لها مطالب تنموية تستلزم إقامة مشروعات لتنمية الموارد المائية ، وجذب رءوس الأموال ، ورغم أن تلك المشروعات المتمثلة في السدود وآخرها سد النهضة لها كثير من الآثار السلبية على حصة مصر من المياه ، وعلى مساحة الأرض المنزرعة ، وعلى البيئة بصفة عامة ، وعلى السد العالي بصفة خاصة ، إلا أن ردود الفعل المصرية جاءت متأخرة وغير كافية لردع إثيوبيا عن بناء سد النهضة ، الذي أثبتت الدراسات عواقبه الوخيمة على الأمن المائي المصري ، وتراوحت الآراء بين حلول الردع ؛ القانوني منها والعسكري ؛ وبين حلول الإقناع المتمثلة في الاتصالات الدبلوماسية ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والشعبية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني ، ولما كانت حلول الردع لها مالها وعليها ما عليها من آثار سلبية ؛ فإن الدراسة قد ركزت على تنمية العلاقات الاقتصادية والشعبية كمدخل لحل الأزمة ، بالتوازي مع الحلول الأخرى المقترحة .

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الأمن المائي والسياسات المائية في مصر وإثيوبيا ، والتعرف على جغرافية إثيوبيا وعلاقتها بإقامة السدود ، و التعرف على ملامح وأبعاد وتطورات أزمة مياه النيل القائمة حاليًا بين مصر وإثيوبيا ، والاستراتيجية المصرية لمواجهتها ، والتعرف على العلاقات الاقتصادية المصرية الإثيوبية القائمة فعلًا وكيفية تفعيلها ، وتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا بما تشمله من آليات كل من التبادل التجاري والاستثمار والتكامل الاقتصادي ، وتنمية العلاقات الشعبية والرسمية بين مصر وإثيوبيا بما ينعكس بصورة غير مباشرة على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر كل المبحوثين من مجموعة الخبراء الاقتصاديين وخبراء الري ، وتحديد معنوية الفروق بين متوسطي درجات التأثير الإيجابي الإجمالي لتفعيل آليات تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر كل من المبحوثين من مجموعة الخبراء الاقتصاديين وخبراء الري ، وكذلك تحديد معنوية الفروق بين متوسطات درجات التأثير الإيجابي الإجمالي لتفعيل آليات تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من مجموعات المبحوثين وفقًا لاختلاف الجهات الإدارية التي يتبعونها .

وتحتوي الدراسة ستة فصول رئيسية والملخص العربي والإنجليزي والمراجع والملاحق ؛ ويتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ¡ المقدمة ¡ والمشكلة ¡ والأهداف ¡ والأهمية ¡ والفروض ¡ وأسباب اختيار الدراسة ، ومنهج الدراسة ¡ والتعريفات الإجرائية ¡ والدراسات السابقة ¡ ويتناول الفصل الثاني الأمن المائي والسياسات المائية في مصر وإثيوبيا ¡ ويتضمن مبحثين ؛ المبحث الأول الأمن المائي مفهومه وعوامل تحقيقه ومؤشرات قياسه ومهدداته في مصر ، والمبحث الثاني الميزان المائي والسياسات المائية المصرية والإثيوبية ¡ ويتناول الفصل الثالث جغرافية إثيوبيا واستراتيجية إقامة السدود ¡ ويتضمن مبحثين ؛المبحث الأول جغرافية إثيوبيا ، والمبحث الثاني استراتيجية السدود الإثيوبية ، ويتناول الفصل الرابع إدارة أزمة مياه النيل ¡ ويتضمن مبحثين ؛ المبحث الأول أزمة مياه النيل معالمها وتطوراتها وأبعادها والسيناريوهات المحتملة لتسويتها ¡ والمبحث الثاني رؤية مصر واستراتيجيتها لمواجهة أزمة مياه النيل ¡ أما الفصل الخامس فيتناول العلاقات الاقتصادية المصرية الإثيوبية ويتضمن مبحثين؛ المبحث الأول تفعيل آليات التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي والاستثمار بين مصر وإثيوبيا ¡ والمبحث الثاني تفعيل آليات العلاقات الشعبية والرسمية بين مصر وإثيوبيا وأثرها على تفعيل العلاقات الاقتصادية ¡ وأخيرًا الفصل السادس الذي يتناول الدراسة الميدانية ¡ ويتضمن مبحثين ؛ المبحث الأول طريقة البحث ، والمبحث الثاني نتائج وتوصيات الدراسة .

وقد توصلت الدراسةÅلى عدة نتائج من أهمها :

- إن الأمن المائي المصري مهدد بفعل عوامل أهمها السدود الإثيوبية ، والزيادة السكانية المضطردة ، وعدم الاستقرار في علاقة مصر بدول حوض النيل ، والتغيرات المناخية ، وانفصال جنوب السودان .

- هناك عدد 33 مشروعًا مائيًا على النيل الأزرق وروافده منها 4 سدود على النيل الأزرق ؛ سد كارادوبي ، سد بيكو أبو ، سد منداية ، وسد (النهضة) ؛ من الممكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية فيما يتعلق بنقص المياه والكهرباء وتبوير الأراضي الزراعية وتدهور التربة وزيادة ملوحتها والإخلال بالتوازن البيئي ونتائج كارثية على السد العالي واستنزاف بحيرته إلى منسوب قدره 159 مترًا ، وآثار بيئية واجتماعية خطيرة.

- إن عدم وجود عددٍ كافٍ من المزارعين والعمال والفنيين المتخصصين في إثيوبيا يحول دون تنمية الموارد الطبيعية ويصعب تنفيذ المشروعات المقررة .

- نشأت أزمة مياه النيل أساسًا نتيجة الصراع على المياه ؛ لكون حدود الموارد المائية لاتتفق مع الحدود السياسية ؛ مما يعني أن التحكم في المجرى المائي والهيمنة عليه يظل دائمًا في أيدي الدولة الواقعة في المناطق العليا من مجرى النهر ، ورغم وجود اتفاقيات بتوزيع الحصص والأنصبة ؛ فإن معظم دول حوض النيل لاتعترف بها ؛ لعدم قدرة البدائل التنموية في حوض النيل على توفير الطاقة وتلبية الاحتياجات من المياه ؛ مما يطرح فكرة الاصطدام بين المصالح ؛ الذي تطور إلى عقد اتفاقية عنتيبي ؛ ولذا فقد أخذت الأزمة بعدًا سياسيًا ، لاسيما بعد التدخل الإسرائيلي في إثيوبيا ؛ طمعًا في المساومة على حصة من مياه النيل .

- جاء على رأس قائمة الصادرات من مصر لإثيوبيا . من حيث متوسط قيمتها . خلال الفترة المدروسة الخامات والمنتجات الصناعية والأدوية والمواد الكيمائية ثم المنتجات الغذائية.

- هناك سلع تقوم إثيوبيا باستيرادها من مصر بنسب قليلة أو تستوردها من دول أخرى بينما توجد إمكانية لاستيرادها من مصر، وعلى الجانب الآخر هناك سلع تقوم مصر باستيرادها من إثيوبيا بنسب قليلة أو معدومة وتستوردها من دول أخرى ، بينما توجد إمكانية لاستيرادها من إثيوبيا .

- يشير الواقع الفعلي للتكامل الاقتصادي بين مصر وإثيوبيا إلى ضعف في تفعيل الاتفاقيات التي تم وضعها من أجل إنجاح التكامل الاقتصادي بين البلدين .

- رغم تعدد فرص الاستثمار في إثيوبيا فإن الاستثمارات المصرية في إثيوبيا متواضعة مقارنة بالدول الأخرى .

- Ãخفقت مبادرة التحرك الشعبي في تحقيق أهدافها ؛ فرغم نجاح الوفد الشعبي في توفير بعض القوة الإيجابية للموقف المصري ، فإن ضعف التنسيق مع الجهات المصرية الرسمية أظهر التحرك الشعبي في ذلك الوقت متصادمًا مع بعض التوجهات الرئيسية الرسمية ، كما أنها بدت تنافسية بعكسها لكبر حجم الفجوة بين المواقف الشعبية وتلك الرسمية .

- تبين وجود تأثير عالٍ لإجمالي آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر المبحوثين .

- تبين وجود تأثيرٍ عالٍ جدًا لعدد 16 آلية من آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر المبحوثين .

- تبين وجود تأثيرٍ عالٍ لعدد 33 آلية من آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر المبحوثين .

كما توصي الدراسة بالتوصيات الآتية :

- تقليل التأثير السلبي للسدود الإثيوبية وتحقيق التوازن بين عدم كفاية الإمداد بالمياه والتنافس الشديد على الطلب للأغراض التنموية المختلفة من خلال تحسين علاقة مصر بدول حوض النيل من خلال الشراكة المائية والمشاركة من مختلف أطياف المستفيدين وعمل المزيد من الدراسات التي تهتم بتقييم آثار التغيرات المناخية على تدفقات المياه في نهر النيل وتوطيد العلاقة مع جنوب السودان قبل أن يتكرر ما حدث في إثيوبيا من أجل إقامة مشروعات استقطاب الفواقد المائية مثل مشروع قناة جونجلي.

- عقد اجتماعات مع إثيوبيا لدراسة آثار جميع السدود الإثيوبية المخطط إنشاؤها على النيل الأزرق ودراسة البدائل الفنية الممكنة لهذه السدود ودراسة استقطاب الفواقد المائية في البرك والمستنقعات المنتشرة في جنوب إثيوبيا .

- يمكن الاستفادة من موارد الثروة الطبيعية عن طريق تعظيم الاستفادة من الثروة البشرية في إثيوبيا بما يعود على حل أزمة مياه النيل ويؤدي إلى تحسين العلاقات بين مصر وإثيوبيا عن طريق تدريب الأيدي العاملة الإثيوبية في المجال الزراعي والصناعي والري والسدود .

- إن جرس الإنذار الذي أطلقه توقيع اتفاقية عنتيبي يفرض تحركًا مؤثرًا وحيويًا مستندًا لرؤية استراتيجية تتكامل فيها أدوار كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع ملف أزمة مياه النيل ، وهناك مستويان للتحرك ؛ الأول يرتبط بمناهج التفاوض المستند لكون التعاون هو السبيل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لدول حوض النيل من المياه ؛ أما المستوى الثاني فيرتكز على بناء استراتيجية أوسع للتواجد والتحرك في منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي ، بقدر أكبر من الفاعلية ، والتشابك مع القضايا الحيوية والحساسة في المنطقة.

- دراسة أسباب تذبذب قيم الصادرات المصرية إلى إثيوبيا وعلاجها.

- عقد معاهدات تسهل لإثيوبيا استيراد السلع التي تستوردها من مصر بنسب قليلة أو معدومة وتستوردها من دول أخرى على اعتبار أنها سوق أولى بالرعاية ونفس الوضع بالنسبة لمصر .

- إعادة النظر في اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي تم وضعها ودراسة أسباب عدم تفعيلها ومن بينها اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية ودول الكوميسا .

- إعادة تكرار مبادرة التحرك الشعبي (الدبلوماسية الشعبية) تجاه دول حوض النيل مرة أخرى مع تلافي الأخطاء السابقة من عدم التنسيق بينهم وبين الجانب الرسمي الحكومي .

- البدء في تنفيذ الـ 16 آلية من آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بين مصر وإثيوبيا ذات التأثير العالي جدًا على إدارة أزمة مياه النيل من وجهة نظر المبحوثين ، وفي حال النجاح يتم الأخذ ببقية الآليات تدريجيًا ، وفقًا للظروف وطبقًا لما يتخيره متخذ القرار .